الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/36/204
S/14445
15 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٣٥ من القائمة الأولية*
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨١، وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بالاشارة الى الوثيقة الصادرة تحت الرمز A/36/123-S/14399، أتشرف بناء على أمر من حكومتي، بأن أوجه اهتمامكم الى ما يلي :

لقد دأبت تركيا دوما - ولا تزال - على احترام سيادة واستقلال جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها .

لقد أنشئت جمهورية قبرص بموجب معاهدة دولية ضبطت وحددت " الأحكام الأساسية " لدستورها .

ان " الأحكام الأساسية " لدستور جمهورية قبرص تقرّ وتعكس حقيقة أساسية خاصة بالجزيرة ؛ ألا وهي وجود طائفتين متميزتين ومنظمتين اجتماعيا وسياسيا : الطائفة التركية والطائفة اليونانية . وتسيطر هذه الحقيقة على جميع العلاقات البشرية في الجزيرة دون استثناء منذ قرون .

وتحافظ الأمة التركية على علاقة خاصة لا يمكن انكارها مع الطائفة التركية القبرصية . ان هذه العلاقة الخاصة لها جذور راسخة بثبات في التاريخ ؛ ويتمثل محتوى هذه العلاقة في القيم الأخلاقية والروحية المشتركة وفي لغة وحضارة مشتركتين . وليس هذا التآخي الروحي مرهونا بتقلبات الزمن أو الظروف .

وليس أقل من ذلك حقيقة ان الطائفة اليونانية في الجزيرة لها هي أيضا علاقة خاصة مماثلة مع الأمة اليونانية .

---

* A/36/50 .

ان أى حل سياسي للمشكلة القبرصية سيكون مصيره الفشل إن هو سعى الى تجاهل هذه الحقيقة المزدوجة الأساسية .

لهذا السبب نصت اتفاقيات نيقوسيا المؤرخة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٦٠ على " الأحكام الأساسية " لهذا الدستور لا يمكن أن تدخل عليها تعديلات . وقد قبلت جمهورية قبرص تحمّل هذا الالتزام وذلك سواء في المادة ١٨٢ من دستورها أو في معاهدة الضمان التي كانت أطرافا فيها كذلك ، بصفتها دولا ضامنة ، اليونان والمملكة المتحدة وتركيا ، وهي معاهدة أعتبر أن لها قوة الدستور . وقد كان من الجلي تبعا لذلك ان " الأحكام الأساسية " لدستور جمهورية قبرص غير قابلة للتعديل وفقا للمبادئ العالمية للقانون الدولي ، بدون الموافقة المسبقة من كل دولة من الدول الضامنة الثلاث ، حيث ان " الأحكام الأساسية " المذكورة لها قيمة وقوة القواعد التعاقدية للقانون الدولي .

ان قادة الطائفة اليونانية القبرصية ، الساعين الى تحقيق هدفهم المتمثل في تحطيم الجوهر الطائفي المزدوج للجمهورية ، لجأوا بصورة مكشوفة وعلى نطاق واسع ، خاصة منذ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، بغية اخضاع الطائفة التركية ، الى العدوان المسلح والى التعديلات والممارسات الانفرادية التي تنتهك صراحة " الأحكام الأساسية " للدستور وبالتالي معاهدة الضمان . ان قادة الطائفة اليونانية الذين قاموا بعملية انقلابية متواصلة ضد النظام الدستوري قد خرقوا بذلك مبدأ احترام المعاهدات الدولية كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة . ويتمين في هذا الخصوص الاستشهاد بأحكام ديباجة هذه المعاهدة التي تعرّف الدولة الجديدة بكونها " جمهورية قبرص كما انشأتها ونظمتها الأحكام الأساسية لدستورها " ، والحال هو ان قادة الطائفة اليونانية في الجزيرة حطموا تحطيما كاملا منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ المؤسسات الدستورية للجمهورية المنشأة وفقا لهذه " الأحكام الأساسية ".

ونتيجة لذلك فان تركيا لم تنفك تؤكد ان جمهورية قبرص ــ التي مافتئت تركيا تعترف بوجودها القانوني بوصفها كيانا قانونيا دوليا ــ لا يمكن أن يمثلها بصفة شرعية على صعيد العلاقات الدولية قادة انتحلوا تسمية " حكومة جمهورية قبرص " وليس في امكانهم قانونيا وفي الواقع أن يدّعوا لأنفسهم بصورة مقبولة ، سوى تمثيل وادارة الطائفة اليونانية ، التي لا يمكنها في حد ذاتها أن تدّعي بحال من الأحوال الحق في أن تحل مكان الدولة القبرصية ذات الطابع الطائفي المزدوج . ولهذه الأسباب فانه لا توجد حاليا ، في نظر الحكومة التركية ، أية هيئة يمكن الاعتراف بها شرعا بوصفها حكومة جمهورية قبرص ترأس الطائفتين المنظمتين سياسيا واللتين ليس لكل من هيئاتهما أية كفاءة أخرى سوى ادارة وتمثيل الطائفة المعنية . ان استمرار تركيا في احترام الوجود القانوني لجمهورية قبرص بوصفها كيانا قانونيا دوليا ، يمنعها من الاعتراف بصفة حكومة هذه الدولة لمجموعة لا تزال تنتحل هذه الصفة منتهكة بذلك انتهاكا مفضوحا الأساس الطائفي المزدوج للدولة القبرصية ، وهو أساس وضعته قواعد تعاقدية للقانون الدولي .

وهكذا فان الطائفة التركية القبرصية ، لأنها لم تنفك تحترم الوجود القانوني لجمهورية قبرص ، قد أنشأت لنفسها هيكلا " اتحاديا " صرفا ، وهي صفة تعترف بها كذلك للطائفة اليونانية في الجزيرة .

ولذا فان تركيا ، أمام التدمير ، من طرف واحد ، للمؤسسات الطائفية المزدوجة لجمهورية
س ، انتهاكا للمعاهدة الدولية التي تحكمها ، ليس لها خيار آخر ، في اطار الكيان القانونـــي
ى هو جمهورية قبرص ، سوى أن تعترف بالدولة التركية " الموحدة " لقبرص بصفتها هذه ، فـــي
طار أن يقع الاتفاق فيما بين الطائفتين بشأن الهياكل الجديدة للجمهورية ، بحيث تتسنى فيمـا
. اقامتها مثلما كانت من قبل بوصفها قواعد تعاقدية للقانون الدولي . وبالتالي فان اعـــتراف
ا بالدولة التركية " الموحدة " لقبرص بصفتها هذه ، يشكّل برهانا آخر على ارادتها فـــي أن
ترم مبادئ استقلال وسيادة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية .

ان هذه الجمهورية ، في نظر الطائفة التركية القبرصية ، وكذلك في نظر تركيا ، يجـــب أن
ن لها من الآن فصاعدا هيكل اتحادي لكي تصون وتضمن على نحو فعال أساسها الطائفـــي
ـزدوج .

ويتعين كذلك ألا يغيب عن الأذهان ان المفاوضات بين الطائفتين في نيقوسيا تقـــوم
ضبط على المبدأ القائل بأن الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة هما طرفا التفاوض الوحيدان .

ويتبين من التوضيحات الآنفة ان ادراج ممثلية الدولة التركية الموحدة لقبرص في أنقـرة
ن قائمة البعثات الدبلوماسية التي تصدرها وزارة الخارجية التركية لا يمكن تفسيره الا في سيـاق
هات النظر الرسمية لتركيا بخصوص الكيان القانوني للدولة " الموحدة " المذكورة ولا يشكّل البتـة
منافيا لمبادئ استقلال وسيادة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية . ويتعين من جهـة أخـرى
شديد على أن لكل دولة مستقلة الحق في أن تحدد على نحو سيادي الكيانات الأخرى غير الدول
ستقلة التي يمنح ممثلوها في اقليم الدولة المستقلة حق التمتع بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية .
يكون من المفيد في هذا الصدد ابراز أن ممثلية الدولة التركية الموحدة لقبرص في أنقـرة قـد
عت في القائمة المذكورة ضمن فئة البعثات التي تمثل كيانات ليس لها صفة الدولة المستقلة .

أما عن عدم انحياز جمهورية قبرص ، فان تركيا قد التزمت رسميا مرات عديدة باحترام الاختيار
ر الذي ستقوم به هذه الدولة في المستقبل في هذا الصدد وبصورة مقبولة شرعا ، وهي لم تنفـك
جع هذا الاتجاه .

وأود سيدي الأمين العام ، قبل أن أختم رسالتي ، أن اكرر الاعراب عن تأييد حكومـــة
ي للمفاوضات الجارية حاليا بين الطائفتين في نيقوسيا تحت رعايتكم . انكم تعرفون جيـــدا
ب تركيا البنّاء أثناء الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وازاء المناقشة بشـــأن تجديـد
ة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، التي دارت في مجلس الأمن ، وبوجه أخص خـلال
ر القمة المعقود حديثا لمنظمة المؤتمر الاسلامي . انكم تعلمون أيضا من هو الطرف الذي قبـــل
ي الآن خلال هذه المفاوضات بأن يقوم بخطوات هامة في اتجاه التسوية . ولا يخفى عليكم أيضـــا
ي ما بذلته تركيا من جهود لانجاح مبادراتكم الخاصة . ان التقاليد الدبلوماسية العريقة لبلدي

تأبى على حد سواء الممارسات الخطابية العديمة الفائدة ، والخوض في المجادلات المتحيزة . وليست الحكومة التركية ، بالتالي ، هي التي ستنساق في الطور الحالي للمفاوضات ، وراء الميل الى القيام بمقارنات قد تكون ليس فقط مضرّة بحسن سير المفاوضات ، بل وقد تنتهك أيضا مبدأ السرّية الدبلوماسية الضرورى الى حد بعيد لنجاحها النهائي .

وأرجو ، سيدى الأمين العام ، ان تعملوا على تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٣٥ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أ. كوشكان كيركا
السفير
الممثل الدائم

- - - - -